



صلاح جودة في ذكرى رحيله الغامض ! (5 - 5)

بقلم : رائف محمد الويشي

14 ديسمبر 2017

صلاح جودة في ذكرى رحيله الغامض ! (5 - 5)

بقلم : رائف محمد الويشي

نواصل في هذه الحلقة الخامسة والأخيرة ذكر أقوال العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن أسباب إنهيار الإقتصاد المصري وطرق علاجه :

في 29 يناير 2015 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن سعر الدولار والوضع الإقتصادي الكارثي الذي تمر به مصر بصورة عامة ، فقال التالي :

" هناك جملة خاطئة نرددها جميعا هي " الدولار ارتفع " ، الحقيقة العلمية التي يجب أن نقولها هي " الجنيه إنخفض " ، طبعا تعود المسئولون عندنا أن يلعبوا تلك اللعبة كي يلفتوا نظر الشعب بعيدا عن فشلهم الممثل في أسباب انخفاض الجنيه ..

هناك مدرستان بخصوص انخفاض الجنيه :

- المدرسة الأولى : هي مدرسة الفاشلين ، يرون أن انخفاض الجنيه فيه مصلحة لمصر لأنه سوف يشجع السائح ويزيد الصادرات ، هؤلاء هم التناقلة الذين ينتظرون السماء أن تمطر عليهم ذهبيا لأن عقولهم لا تريد أن تبتكر وتنتج ! لهذا وصل حجم إستيرادنا إلي 70 مليار دولار علي الأقل بينما نحن نصدر بـ 20 مليار دولار ، أي أقل من ثلث ما نستورده وسوف يتأقم الوضع مستقبلا لتزيد الفجوة !
- المدرسة الثانية : هي مدرسة زيادة الإنتاج ، زيادة الإنتاج تعني زيادة التصدير ، وهذا هو السبيل الوحيد لتقوية عملتك الوطنية ، وهذه هي المدرسة التي أنتمي إليها وسارت عليها الصين فأصبحت عملتها عملة رائدة في العالم !

المدرسة الأولى تعمل علي تجريف الدولار وإخراجه عمدا من مصر ولا يوجد ما يحل محل الخارج منه لتواضع حجم التصدير ، وهكذا في دائرة سنتهي علينا وتحولنا إلي دولة مفلسة قريبا !

يصاحب ذلك بعض القرارات التي أصدرها بعض المسئولين ويستحقون عليها المحاكمة بتهمة الخيانة ، منها ما فعله رئيس البنك المركزي فاروق العقدة بضخ 20 مليار دولار من الإحتياطي النقدي بحجة المح افظة علي الجنيه ، كان ذلك بين عامي 2012 / 2014 ، استخدم الحيتان هذا القرار في تسريع تحويل الجنيه إلي الدولار المتوفر بسعر معتدل والهروب من مصر بهذه الأموال ، وهذه الفترة شهدت أكبر عملية تهريب للأموال من مصر ! ..

في فبراير 2015 يقترب العلامة أقتصادي أكثر من مناطق الخطر التي يستحوذ عليها العسكر ، يتكلم عن مشروع العاصمة الإدارية ، ذلك المشروع الكارثي الذي تولاه بصفة شخصية الجنرال السيسي بغرض " مص " أموال الناس المودعة تحت البلاطة ببيع أراضي لهم في الصحراء ، فقال التالي :

" لماذا نطرح عاصمة جديدة لمصر؟! هل بغرض الترويج في العالم أن مصر هي رائدة بناء العواصم؟! أم ننبي للوجاهة؟! أم ننبي لحل مشاكل ما؟! يقولون أن مساحة تلك العاصمة سيكون 700 كم ، هي بذلك تساوي سبع مرات مساحة سنغافورة وأربع مرات مساحة واشنطن ، وتبعد ستين كم عن كل من القاهرة والسويس والعين السخنة ..

من أين سنبنّي تلك العاصمة؟! إذا كان من المنح والمساعدات فمن غير المعقول أن نفعل ذلك ! إذا كان من القروض فمن غير العدل أن نسلك هذا الطريق ونزيد العبا علي الأجيال القادمة !

إذا كان الغرض من العاصمة الجديدة هو سحب التكديس من القاهرة فمن الممكن مناقشة هذا الهدف الجيد ، أنا من مؤيدي القضاء علي العشوائيات المنتشرة في البلاد ، خاصة في القاهرة الكبرى ، لكن علينا أن نلتفت إلي الحلول الدائمة والسريعة والمنتجة التي لا تكلفنا إلا القليل وتؤدي في ذات الوقت إلي نتائج جيدة ..

إن محور قناة السويس المزمع تطويره يسيطر علي ست محافظات ستكون عملاقة وهي : مدن القناة الثلاث مع محافظتي شمال وجنوب سيناء ومحافظه جديدة هي وسط سيناء ، هذه المحافظات الست تسيطر علي عملية تطوير محور قناة السويس ، هذا بالإضافة إلي كونها تمتلك ثروة هائلة من ثروات مصر ..

مصر هي ثالث دولة عالميا في الثروة المحجرية ، مقر تلك الثروة هو وسط سيناء وبنسبة 55 % ، هذه الثروة المحجرية تقتضي بناء آلاف المصانع في وسط سيناء ..

مصر خاضت خمسة حروب من أجل سيناء (48 / 56 / 67 / الإستنزاف / 73) ، يمكن إنشاء عشر مناطق سكنانية في تلك المحافظات الست ، ففي شأن حرب 1948 سيكون هناك منطقة لشهائها وأخري لأبطالها ، وهكذا لبقية الحروب المذكورة في المحافظات الست ، ستتحمل كل منطقة من هذه المناطق عشرة ملايين مواطن ، هكذا يمكن لنا أن نسحب هذا الرقم من الوادي المكديس بالعشوائيات ، في ذات الوقت حققنا حماية أمنية لهذه المنطقة التي كانت عرضة للغزو عبر التاريخ ..

يجب أن نراعي في عملية إنتقال السكان الجانب الإنساني ، فنحرص في عملية نقل الناس لهذه المناطق العشر علي تواجد نفس الجيران معا ، لنا تجربة ناجحة في ذلك في نقل سوق روض الفرج إلي مدينة العبور ، فقد انتقل التجار بنفس جيرانهم فتعاونوا بعد أن كانوا معارضين ، كما يجب أن نراعي التخفيضات المادية المغرية لهم كي نزيد من تحفيزهم وتعاونهم مع الدولة ، من يتقدم من المستثمرين لتطوير مناطق العشوائيات التي سيتم إخلاؤها في الوادي سيدفع ثمننا إستثماريا مناسباً ، يكفل هذا العائد تقديم الخدمات المناسبة - التصنيعية والإسكانية - بالمناطق العشر المذكورة في تلك المحافظات الست ..

سيكون هناك مردود أممي كبير من تخفيض التكديس بسبب إنخفاض الجرائم ، ومعه مردود في كل قطاعات الدولة من صحة وتعليم وإنتاج وخلافة ، هكذا أصبنا أكثر من طائر بحجر واحد ، في ذات الوقت حافظنا علي القاهرة كثالث أقدم عاصمة في العالم بعد بكين وأثينا ، نقل العاصمة إلي عاصمة جديدة يعتبر كلاما فارغا يخلو من المسئولية ويسبب كارثة ! " ..

في 13 مارس 2015 تحدث العلامة صلاح جودة عن غلاء الأسعار والأسمدة الفاسدة التي تدخلها وزارة الزراعة والتي تسبب خسائر فادحة للمزارعين فيهجرون الأرض وتتفاقم مشكلة الغذاء ، فقال التالي :

" لا توجد رقابة مستندية كاملة علي المستوردين ، كما أن هامش الربح في الكثير من الأغذية ، سواء المنتجة محليا أو المستوردة ، يتعدى 50 % ، وفي بعض السلع التي ينتجها الحيتان الكبار يصل هامش الربح إلي 300 % ! نبيع طن الأسمت للمواطن بـ 750 جنيها بينما تكلفته 296 جنيها؟! هذا ثراء يشبه الأفيال !

تقرير منظمة الأغذية الزراعة (الفاو) هذا العام يقول أن الأسعار في المواد الغذائية في العالم هي في أقل مستوي منذ عام 2010 ، فلماذا لا نري هذا الإنخفاض في مصر؟! معني هذا أن هناك أيادي فاسدة في الجهاز الحكومي تتحول دون حل مشاكل المواطنين ! يجب أن يكون هناك قانون - كما تفعل الدول الغربية - بألا يزيد هامش الربح عن 25 % كحد أقصى ، وجمعيات مراقبة الأسعار يجب أن تضع الرادع الذي يكفل عدم قيام التاجر الكبير برفع الأسعار ..

وزارة الزراعة لها أشخاص لا نعرفهم وتطلب منهم إستيراد السلع الضرورية وهؤلاء الأشخاص يحددون هامش الربح لهم ويجبرون الوزارة علي بيع السلعة المستوردة بسعر معين ، أنا أعرف تفاصيل ذلك وأقول ذلك ولا أخشي أحدا ! يستوردون أسوأ أنواع القمح وبعضه غير صالح الإستخدام ويبيعونه علي أنه أفضل الأنواع العالمية ! هذا ما يتم علي أغلب السلعة المستوردة ! لدينا حكومة ضعيفة ولا أريد أن أقول أكثر من ذلك !

تحديث هامش الربح يتم في الدول الغربية إذا زاد عن النسبة المعقولة والمحددة بقيمة 30 % ، بوش فعل في أمريكا هذا الكلام ، ساركوزي فعل ذلك في فرنسا وأصدر قرارات تم تنفيذها فوراً ! " ..

في 22 مارس 2015 تحدث العلامة المرجوم د. صلاح جودة عن الحد الأدنى والحد الأقصى والتمن الذي دفعه علي المستوي الشخصي في 2009 لتحقيق العدالة الإجتماعية في هذا الشأن ، فقال التالي :

" مصر تعتبر أم العجائب في نظام المرتبات ، لدينا 24 نوعا من المرتبات حتي هذا اليوم الذي أتحدث فيه ، القليل جدا منها فوق الطاولة ، لكن أغلبها تحت الطاولة ، الغرض النهائي من هذا الأسلوب هو تسمين الحيتان والسيطرة علي موظفي الدولة لحد الإستعباد ..

في عام 2009 طالبت بأن تقوم الدولة بتحديد سقف للحد الأدنى والحد الأقصى كما تفعل كل دول العالم حتي المتخلفين منها ! طبعاً كلامي هذا ألقى نظام مبارك جداً ، لأنه يعني أن الكبار لن ينهبوا والصغار سيخرجون إلي وش المياه كي ينتفوسوا بعض الهواء ، أحالي نظام مبارك بسبب ذلك إلي المحاكمة !

هناك سبع وزارات تم تشكيلها منذ ثورة يناير وحتى اليوم ، جميعهم – باستثناء د. حازم الببلاوي – لم يتطرق بعمق إلي مشكلة الحد الأدنى والحد الأقصى ، رغم أن العدالة الاجتماعية كانت تمثل مطلباً رئيسياً لثورة يناير !
هم يخدعوننا بالخلط بين جملتين كي يستمر النهب ، وهما : الحد الأعلى قصي للدخل والحد الأقصى للأجر ، تتم هذه الخديعة بسبب الطرق المتعددة الـ 24 التي ذكرتها في السابق !

يقولون لك : نعم سنحقق الحد الأقصى للأجر ليكون 42 ألفاً ثم يدفعون لصبيانهم بقية الملايين شهرياً في صور مختلفة من قائمة الـ 24 تحت الطاولة وبهدوء ودون أن يشعر أحد !
العدالة الاجتماعية تطلب تنفيذ الحد الأقصى للدخل ، وليس الحد الأقصى للأجر ، طبعاً السبب في هذه المطالبة هو ما وضعوه من فساد في طرق الدفع المعددة !
إننا نطالب بأن يكون جميع ما يدخل أعلى الموظفين أجراً لا يتجاوز 42 ألفاً ، أي 35 ضعفاً للحد الأدنى المقرر بقيمة 1200 جنيهاً ، هكذا تتم غلق هذه الخديعة التي يتعمدون إخفائها !

في أمريكا يبلغ الحد الأدنى 15 ضعفاً من الحد الأدنى ، هنا طالعياً بأن يكون 35 ضعفاً كي يحققوا بعضاً من العدالة ، ورغم هذا قاوموا هذا الطلب الكريم ولم ينفذوه بعد الثورة ، وما زالوا !

جاء د. حازم الببلاوي في 16 يوليو 2013 وحتى 24 فبراير 2014 ، يعني بإجمالي مدة تبلغ 222 يوماً ، جاهد هذا الرجل خلال فترته بأن يكون الحد الأقصى للدخل (وليس الحد الأقصى للأجر كما يريد الفاسدون المخادعون) لا يتجاوز 42 ألف جنيهاً ووعده بتطبيق ذلك من يناير 2014 ، كانت هذا العمل النبيل الذي حاول تنفيذه لتحقيق أولى الخطوات في العدالة الاجتماعية هو السبب الوحيد في إقالته !

الحق يقال أن د. حازم الببلاوي قد استثنى 51 جهة من تنفيذ الحد الأقصى للدخل ، كالبنوك وشركات قطاع الأعمال وشركات القطاع العام وشركات التأمين (وطبعاً ضمنهم القضاة والضباط بالجيش والشرطة) ، أي أنه غطي أكثر من 95 % من الكبار ، أي أنه أفرغ القرار من مضمونه وهدفه ! ورغم ذلك إلا أن النظام لم يغفر له هذه الجرأة المنقوصة ، فتمت إقالته !

علينا أن نعرف أن عدد موظفي الدولة يبلغ 6.5 مليون ، ولو أخذنا في الاعتبار الإستثناءات التي وضعها د. الببلاوي سنجد أن عددهم يبلغ ثمانية آلاف فقط من إجمال 6.5 مليون موظف ، ورغم هذا العدد الضئيل إلا أنهم أقلوه !

علينا أن نعلم معلومة أخرى هامة ، هي أن هناك 54 ألفاً من الموظفين في الجهاز الحكومي يقبضون 38 % من إجمالي موظفي الحكومة البالغ 6.5 مليون موظف ، هذا الظلم الفادح لا يوجد إلا في دولة واحدة علي وجه الأرض ، اسمها مصر !
وبما أن بند الأجور يبلغ في الموازنة 200 مليار دولار فإن ذلك يعني أن 54 ألفاً من الموظفين يأخذون مبلغاً سنوياً يبلغ 78 مليار جنيهاً ، أي أن كل موظف منهم يقبض سنوياً 78 مليون جنيهاً ، أي يتقاضى 6.5 مليون جنيهاً شهرياً ..

يعني هذا أيضاً أن 6.4 مليون موظف من موظفي الحكومة يتقاضون 62 % من ميزانية الدولة البالغة 200 مليار جنيهاً ، أي أنهم يتقاضون 124 مليار جنيهاً سنوياً فقط ، أي أن متوسط الفرد فيهم يتقاضى سنوياً 19 ألف جنيهاً !
طبعاً نحن نفترض مساواة تلك الفئة ، لكن الحقيقة هي أن الأقلية فيها تأخذ فوق الـ 50 ألف جنيهاً سنوياً والأغلبية تأخذ الفتات الذي لا يزيد عن عشرة آلاف جنيهاً ! فأى ظلم هذا الذي يجري حتي هذا اليوم ؟!
ضمن هؤلاء المعدمين يتواجد 63 ألفاً من العاملين يتقاضون 43.7 جنيهاً كمرتب شهري إجمالي في إدارة التشجير بوزارة الزراعة !!
وضمنهم عدد من المعلمين بالمدارس يتقاضون مرتباً شهرياً يبلغ 160 جنيهاً ! فأى ظلم هذا الذي يجري حتي هذا اليوم ؟!

لا يوجد في مصر خبراء موهوبون كي يستحقوا تلك المرتبات التي تصل بالملايين ، عليهم أن يعرفوا أن مرتب أوباما هو 400 ألف دولار ، إذا أرادوا أن يتقاضوا مرتبات مميزة فعليهم أن يدفعوا الضريبة التصاعدية علي المرتب ، كما تفعل كل الدول ، أما أن يدفعوا نسبة الضرائب التي يدفعها محدود الدخل من موظفي الدولة فهذا ظلم لا يطاق ! " ..

في 28 أبريل 2015 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وكيفية مواجهتها كي تتغلب علي الكوارث التي توجيها ، قال التالي :

" مصر تعتبر الدولة الأولى في العالم في احتياطي كميات الملح المتواجد علي أرضها ، منخض القطارة هو الأغني عالميا في الملح ، ورغم هذه المعلومة التي يعلمها المسئولون إلا أننا نستورد ملحا من الخارج سنويا بقيمة 2.8 مليار دولار من الملح !

إذا سألتهم : كيف يتم هذا الهزل والسخف الذي يصل إلي حد الجريمة ؟! يجيبون بإجابات أكثر سخف وهزل ! إنهم يقولون أن هناك قضايا وخلافات بين ثلاثة وزارات بالدولة (التنمية المحلية والصناعة والدفاع) طوال العشرين سنة الماضية علي ملكية هذا الملح ، طبعا هذا سخف لكن أظن أن هناك عصابة فاسدين في داخل النظام تعطل إنتاج واستخراج الملح من مصر !

أود أن أضيف أن هذا الملح ليس ملحا للطعام فقط بل يدخل في أغلب الصناعات التي تنتج في أي دولة ، م ثل صناعات الغزل والنسيج والورق والبويات والصبغة والزراعة والعديد من القائمة التي يصعب حصرها !
بمعني آخر نستطيع أن نقول أن مصر أهدرت 50 مليار دولار علي الأقل خلال العشرين سنة الماضية في استيراد مادة يمكن أن تنتجها في مصر ، فإذا أضفنا إلي هذا الرقم ما كان يمكن أن تصدره كدولة رائدة في الملح خلال تلك المدة الضائعة فحن أمام رقمي يزيد ان 100 مليار دولار ، هذا مجرد مثال بسيط عن العقلية التي تدير مصر !!

هل هذه العقلية لا تستطيع تحقيق النجاح لأن إمكاناتها متواضعة ، رغم أننا نقدم لها الحلول وهي تجيد القراءة والكتابة ؟!
هل هذه العقلية لا تريد تحقيق النجاح لأن مصالحها تكمن في استمرار النهب ؟!

لو كانوا لا يفقهون فيمكن أن يرسلوا أحدهم إلي البرازيل أو الأرجنتين أو ماليزيا ليطلب نسخة من قانون الإستثمار لدي هذه الدول ! لو أغمضوا أعينهم هنا في مصر وطبقوا ما يوجد في هذا البرنامج لوصلنا في غضون ثلاثة إلي خمسة أعوام لنكون مثل هذه الدول ، لكنهم لن يفعلوا ذلك لأن استمرار الوضع علي ما هو عليهم يفيدهم ويحفظ لهم المال المتمثل في الدجاجة وبيضها الذهبي !

في الموازنة التي قدمتها الحكومة المصرية في 30 يونيو 1952 (أي قبل الثورة بعدة أسابيع) كان يوجد فيها أن مصر لها دين يبلغ 480 مليون جنيه استرليني علي بريطانيا !! انظر معي علي التدهور الذي قلب الأوضاع رأسا علي عقب في مصر !
لا بد أن نكون صرحاء مع أنفسنا لنذكر أن التدهور بدأ بطينا في عهد عبد الناصر ، وزادت سرعته قليلا في عهد أنور السادات ، لكنه خلال ثلاثة عقود من حكم حسني مبارك سقط عمدا بزواية تسعين حتي أصبح النهب هو الشعار السائد في مصر !

كانوا خلال فترة المخلوع مبارك يتحدثون عن زيادة " معدل النمو " ! كان كلامهم صحيحا تماما لأن مبالغ تحصيل المحمول مثلا أو المبالغ الضئيلة لبيع شركات القطاع العام لم تأت من إنتاج بل من بيع ممتلكات أو فارق من زيادة سعر الدولار ، اي أنهم يخدعون الشعب عمدا ..
لكنهم لا يستطيعون أن يذكروا " معدل التنمية " وهي الجملة الدقيقة التي تحسب التوزيع العادل علي قطاعات الدولة ، تماما كما يستخدمون الآن جملة " الحد الأقصى للأجر " لحماية صبيان النظام ولا يريدون استخدام جملة " الحد الأقصى للدخل " ، النظام إعتاد خديعة الشعب !

هل هناك حلول لهذه الكوارث ؟! طبعا هناك حلول ، لا توجد مشكلة في هذا الكون إلا ولها الحل باستثناء الموت ، قلنا الحلول مرات ومرات وهم يعرفونها ، ونزيد في تكرارها :

- يمنع تصدير المواد الخام ، لا بد من تصنيعها ، طن الرمال البيضاء نبيعه بـ 12 دولار لتركيا وإسرائيل وإيطاليا ، والمصنع منه يبلغ 25 ألف دولار للطن ، هذا مجرد مثل لآلاف السلع التي تصدرها كخامات !
- يمنع تماما إستيراد ما يمكن تصنيعه بمصر ، القائمة طويلة ومنها مثلا الملح والكراسات والأقلام والأساتك والملابس والأمشاط والولاعات ، هنا يمكن أن توفر أكثر من 150 مليار جنيه !
- يمنع تماما دعم الطاقة لمصانع الأسمنت والحديد والورق والطوب والألومنيوم وأمثالهم ، هنا سنوفر 100 مليار جنيه سنويا !
- يجب تحديد الحد الأقصى للدخل (وليس للأجر) ليكون 42 ألف جنيه !
- لا بد من تحديد هامش ربح للسلع لا يزيد عن 30 % من سعر التكلفة ، كما تفعل الدول المتقدمة والتي تتحلي بالعدالة الإجتماعية !
- يجب إحالة جميع الخبراء بالدولة (وعددهم 222 ألف خبير) إلي التقاعد لأنهم سبب النكبة التي نعيشها لتوفير 25 مليار جنيه !
- يجب غلق أغلب السفارات لنا بالخارج والإبقاء فقط علي الهامة لتوفير 60 مليار جنيه ، أمريكا لها 87 سفارة ونحن لنا 183 سفارة !
- يجب أن يتم ترشيد النفقات بكل وزارات الدولة أسوأ بما تم في وزارة الخارجية ، وأنا علي يقين أننا سنوفر منها مئات مليارات الجنيهات !
- توجد قائمة بسيطة لقوانين الإستثمار لاتزيد عن صفحة واحدة لتشجيع جذب المستثمر !

حصيلة التوفير في هذه البنود قد تصل إلى 500 مليار جنيها ، يخصص هذا المبلغ لعدة بنود حسب أولوية الحاجة إليه ، وهذه البنود الملحة والهامة هي ما يلي :الصحة – التعليم – البطالة وضمنها المصانع المغلقة والمزعم إنشائها – الزراعة " ..

في 16 سبتمبر 2015 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن هؤلاء الـ 22 شخصا من صبيان الطاغية الفاسد حسني مبارك الذين سرقوا مصر ، فقال التالي :

" جميع من عمل عند حسني مبارك في الصف الأول سرقوا مصر ، هذا ليس كلامي بل كلام أحمد بهجت ، وهو أحد صبيان مبارك ، بهجت قال : أتخن شنب فينا كان دخل لمبارك ومعه 3 مليون جنيها فقط والآن عند بعضنا عشرات المليارات ..

هذه شهادة لواحد في ذيل قائمة الـ 22 ، فما بالك بمن هم في أول القائمة مثل أحمد عز ، كان عنده مصنع بير السلم لصناعة الجوارب في بدانة التسعينات وفجأة أصبح يتحكم في أكثر من 40 مليار جنيها ، ومثل حسين سالم والرشيدي وخميس وأبو العينين ، وغيرهم !! مجموعة الـ 22 هذه تجدها في كل موقع تم فيه نهب ثروات مصر ، وأحيانا يقفون في الصف الثاني ويأتون بواجهات تعمل لحسابهم ، طبعا مجموعة الـ 22 هذه تعمل لحساب شيخ المنصر الكبير وولديه ، هذا كلام يجب أن يكون مفهوما للجميع !

لقد اقترح أحمد عز في البرلمان إصدار قانون يعاقب ع من يقوم بالتبليغ عن الفاسدين ، المصيبة أن كبير الكهنة أحمد فتحي سرور قد وافق وتم إصدار القرار ! هل هذه كانت بلدا أم عزبة تديرها عصابة إجرامية؟!!

منذ أسبوعين إستضافت قناة فرنسية ضابطا عجوزا فرنسيا يبلغ 93 سنة ، كان يعمل في المخابرات الفرنسية ، هذا الرجل قال في خمس حلقات علي التلفزيون الفرنسي أن ديغول عندما تولي الحكم جمع رجاله القريبين وقال لهم أن موقع فرنسا في إفريقيا لابد أن يتم تقويته بدفع رشاوي لرؤساء الدول ومن يرفض منهم نحاربه وننشر إشاعات فساد وتهم شرف بحقه حتي نزيحه ونأتي بمن يمكن أن نسيطر عليه !

نفس الشيء قامت به المخابرات الأمريكية في الإتحاد السوفيتي عندما جندت جورباتشوف ! فقد قام هذا الرجل بمساعدة من أمريكا بتقريب كل الفاسدين والعلماء حوله حتي قاموا بأكبر عملية إنهيار لدولة عملاقة في العصر الحديث .. حسني مبارك ومجموعة الـ 22 كانوا هم جورباتشوف ومجموعته في الإتحاد السوفيتي ! والله العظيم مصر فيها ناس تشبه جورباتشوف وجماعته والأجهزة الرقابية تختارهم ليتولوا المسؤولية ويساعدوا في انهيار الدولة !

مصر تستطيع أن تكتفي ذاتيا من القمح في خلال 36 شهرا ، وتستطيع أن تكتفي في الفول في 12 شهرا ، وكذلك في العدس ، ووزير الزراعة أو الخبير الذي ينكر هذا أستطيع أن أضع أصبعي في عينه ، شرط إنشاء 50 صومعة (عرضتهم الإمارات والسعودية بالمجان ونحن تكاسلنا) ، يضاف إلي ذلك الإعتماد علي السلالات الممتازة والشراء من الفلاح بنفس سعر الإستيراد لتشجيعه ..

جميع الترع ومجاري وطرق الصرف في مصر يمكن زراعة 100 مليون شجرة للتوت عليها ، هذه الشجرة تمتص السموم وتعطيك خيرا كثيرا ، تعطيك حريرا وثمرة التوت ، سوق الحرير في العالم يبلغ 36 مليار دولار ، بسهولة يمكن أن نستحوذ علي نصفه ، والثمرة يمكن أن نعطيها كمربي للشعب بأسعار مخفضة للغاية للتغذية !

طن الرمل البيضاء نصدره بـ 10 دولار لتركيا وإيطاليا وإسرائيل والصين ثم نستورده منهم كزجاج بقيمة 2500 دولار ! هل يعقل هذا؟! الصين لا تعرف ربنا ورغم ذلك نستورد منهم ملابس الإحرام وسجادة الصلاة والمسبحة ، فهل يعقل هذا؟! " ..

رائف محمد الويشي

أمريكا

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على صفحته ومدونته

www.ahrarmisr.com